

أكتوبر / تشرين أول ٢٠١٧

www.fmreview.org/ar/latinamerica-caribbean

## التَّهْجِيرُ الفنزويلي: تَحَدُّ يَواجهُ البرازيل

هيليسان ماهلكي وليليان ياماموتو

### ينبغي للبرازيل تعزيز سبل استقبال الفارين من فنزويلا ودمجهم.

توفّر الخدمات العامة في البرازيل إذ يعاني كلُّ من المهاجرين والمجتمعات المضيفة من قلة الدعم وعدم كفايته.

أما عن البرازيل، فبوصفها دولة طرف في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها الصادر في ١٩٦٧ نجدها مُطالَبَةً بتوفير هيكل فعال لاستقبال اللاجئين ودمجهم ولكن ذلك لم يتحقق بعد على أرض الواقع. ويعد عدم امتلاك البرازيل لسياسة هجرة وهيكل فعال خيارا سياسيا؛ إذ تختار الحكومة بدلا من ذلك تطبيق الحلول المؤقتة على أساس كل حالة على حدة. وهذا ما يتناقض مع قانون اتفاقية ١٩٥١ وروحها، ولا مفر من تعزيز البرازيل لسبل استقبال اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين ودمجهم على حد سواء. وسيؤدي اتباع مقاربة استباقية وطويلة الأجل إلى توفير حماية أكثر سرعة وفعالية للمُهَجِّرِينَ قسرا، وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة عندما لا يُبدي التَّهْجِيرُ في فنزويلا أي مؤشر للتراجع.

هيليسان ماهلكي [mahlke.helisane@gmail.com](mailto:mahlke.helisane@gmail.com)

باحثة مستقلة

ليليان ياماموتو [liukami2014@gmail.com](mailto:liukami2014@gmail.com)

باحثة، شبكة أمريكا الجنوبية للمهاجرين البيئيين (RESAMA)

[www.resama.net](http://www.resama.net)



أفراد من مجتمع واراو الأصلي ممن فروا من فنزويلا نائمون على الأرجوحات خارج ماوي في بيوا فيستا، رورايما، البرازيل.

أثارت الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في فنزويلا حركة واسعة النطاق من تنقلات مواطنيها إلى ولاية رورايما في شمال البرازيل وفي أماكن أخرى. وعلى الرغم من تمتع المواطنين الفنزويليين (موجب قرار صدر مؤخرا عن أعضاء السوق المشتركة الجنوبية (ميكروسور) بحق الإقامة المؤقتة في البرازيل لمدة لا تزيد عن عامين، لا يعرف معظمهم شيئا عن هذا الحق أو ربما أحجموا عن الاستفادة منه لارتباطه بتكلفة مالية، وكخيار بديل لهذا الحق، يتقدم المواطنون الفنزويليون بطلب اللجوء، سواء أكانوا مؤهلين لذلك أم لا، إذ لا يُسَمَّح لهم بالوصول إلى الخدمات العامة والحصول على تصريح العمل بمجرد التقدم بطلب اللجوء.

واستقبلت ولاية رورايما، في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران ٢٠١٧، ما جملته ٥٧٨٧ طلبا للجوء (بما فيها طلبات الفنزويليين)، وهو ما يزيد بنسبة ٣٥٠٠ طلب عن عام ٢٠١٦ بأكمله، وقدمت السلطات في ولاية رورايما تقريرا يفيد بعبور أكثر من ٣٠ ألف شخص للحدود في الأشهر الثلاثة التالية. ومع ازدياد الأزمة عمقا، لن يؤدي ذلك سوى إلى ازدياد عدد الأشخاص الفارين من فنزويلا.

ويتبع قانون الهجرة الجديد في البرازيل (قانون رقم ١٣٤٤٥) لسنة ٢٠١٧ مقاربة تركز إلى الحقوق، والأمل كبير على هذا القانون في توفير قنوات هجرة شرعية أفضل للأشخاص الذين ليس لهم الحق في التقدم بطلب اللجوء في البرازيل ما يخفف الضغط على نظام اللجوء في البرازيل. ومع ذلك، تعتمز البرازيل الاستجابة لموجات الهجرة بدلا من استباقها ولكنها تفتقر إلى سياسة هجرة للاستجابة على نحو واف للمهاجرين واللاجئين الذين وصلوا بالفعل. ومما يُؤخِّدُ على الحكومة البرازيلية بطؤها في سن التشريعات والقرارات المعيارية اللازمة لتوفير تأثيرات الدخول الإنسانية للهاييتيين في أعقاب زلزال ٢٠١٠ (القرار رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٢)، وهي بطيئة أيضا في توفير إقامة مؤقتة للفنزويليين (موجب القرار رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٧)، ولم يصدر القرار الأخير إلا بعد ضغط من المجتمع المدني والهيئات العامة. ورغم ما قدمته الحكومة الفيدرالية من أموال لولائي رورايما وأمازوناس من أجل توفير الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية للفنزويليين، ما زالت هذه التدابير غير كافية بالمره، وما زالت هناك أوجه قصور في هذين المجالين بشأن